برئاسة رشدي الشوّا[٧٦]. وبعد انسحاب الاسرائيليين في السابع من آذار (مارس) ١٩٥٧ ، وعودة المصريين، أُعيد أعضاء المجلس البلدي السابق لتولّي مهام مناصبهم. وأُعيد تشكيل المجلس من جديد، وبرئاسة الرئيس ذاته، في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨[٧٧]. أمّا بالنسبة الى خان يونس، فقد حُلّ المجلس البلدي في تموز (يوليو) ١٩٥٧، وعُيّنت لجنة بلدية، برئاسة سليمان زارع الاسطل[٧٨]؛ ثمّ أُعيد تعيين مجلس بلدي جديد في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، برئاسة الشيخ محمد محمد الشريف[٧٩]. وعند استقالة الشريف، في آذار (مارس) ١٩٥٨، حلّ مكانه ابراهيم ابو ستة، رئيساً للمجلس[٨٠].

كانت الحكومة المصرية أعدّت قانوناً اساسياً لقطاع غزة، يمكن اعتباره وثيقة دستورية، صدر عن ديوان الرئاسة في القاهرة، في أيار (مايو) ١٩٥٥، ولكنه لم يصدر رسمياً، في القطاع سوى في شباط (فبراير) ١٩٥٨[٨١]. حدّد القانون الاساسي مواصفات، وصلاحيات، السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبيّن العلاقات التي تربط فيما بينها.

بالنسبة الى السلطة التنفيذية، نصّ القانون الاساسي على ان يتولّاها الحاكم الاداري العام مع مجلس تنفيذي يشكّل من الحاكم العام رئيساً، وعضوية نائبه (انْ وجد) ورؤساء الدوائر الرئيسة السبع في القطاع (المادتان ٩ و١٨). وبعد استحداث دائرتين جديدتين، منهما دائرة الشؤون البلدية والقروية، تمّ، في تعديل لاحق، اضافة رئيسيهما عضوين في هذا المجلس[٨٢]. وأعطى قانون لاحق المجلس التنفيذي صلاحية رسم السياسة العامّة للحاكمية الادارية ومراقبة تنفيذها من قبل الدوائر الرئيسة (المادة ١)[٨٣]. ووفقاً لاحكام هذا القانون، أصبح اعتماد ميزانيات المجالس البلدية، والقروية، وحلّ هذه المجالس، واقرار اجراء انتخابات جديدة، أو تعيين مجالس ولجان لها، من الاختصاصات الرئيسة للمجلس التنفيذي (المادتان ٣ و ٥). أمّا السلطة التشريعية، فأولاها القانون الاساسي لعام ١٩٥٥ الى الحاكم الاداري العام مع مجلس تشريعي، يكون من ضمن اعضائه رئيس بلدية غزة وثلاثة من اعضائها، ورئيس بلدية خان يونس واثنان من اعضائها، تنتخبهم كل بلدية لمدة ثلاثة أعوام (المادتان ١٠ و ١٨). وعلى الرغم من ان القانون الاساسي نصّ بأن لا يصدر قانون الّا اذا أقرّه المجلس التشريعي، وصدّق عليه الحاكم العام (المادة ٣٨)، الّا ان السيطرة الكاملة للحاكم على عملية اختيار جميع اعضاء المجلس التشريعي جعلت منه مجلساً ذيلّا له، لا يتمتّع بأدنى سلطة، أو صلاحيات.

ومنذ العام ١٩٥٩، أُشغلت الحياة السياسية، في القطاع، بتشكيل اتحاد قومي فلسطيني. وأُجريت الانتخابات في العام ١٩٦١ للجان الاتحاد المحلية والمناطقية والمركزية، وأُتبعت، في العام ١٩٦٢، بتشكيل لجنة تنفيذية عليا جديدة، برئاسة منير الريّس ذاته[٨٤]. ولتتويج العملية السياسية، تمّ، في آذار (مارس) ١٩٦٢، اصدار نظام دستوري لقطاع غزة، ليحل مكان القانون الاساسي لعام ١٩٥٥[٨٥]. وبموجب هذا النظام، أصبح المجلس التشريعي يؤلّف بشروط عضوية جديدة، استثنيت، بموجبها، البلديتان في القطاع (والمجالس القروية) من التمثيل فيه، بصفتهما الاعتبارية[٨٦]. وبذلك حيّدت مؤسسات الحكم المحلي، حتى من المشاركة في الحياة السياسية المحدودة، والمقنّنة، في القطاع.

لم يتمّ، في الفترة اللاحقة وحتى وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، سوى تغييرات طفيفة على صعيد الحياة البلدية في القطاع. ففي خان يونس، تمّ، في العام ١٩٦٤، وفي اعقاب تعيين ابراهيم ابو ستة مديراً لدائرة الشؤون المدنية، تعيين سليمان زارع الاسطل رئيساً للبلدية. أمّا في غزة،